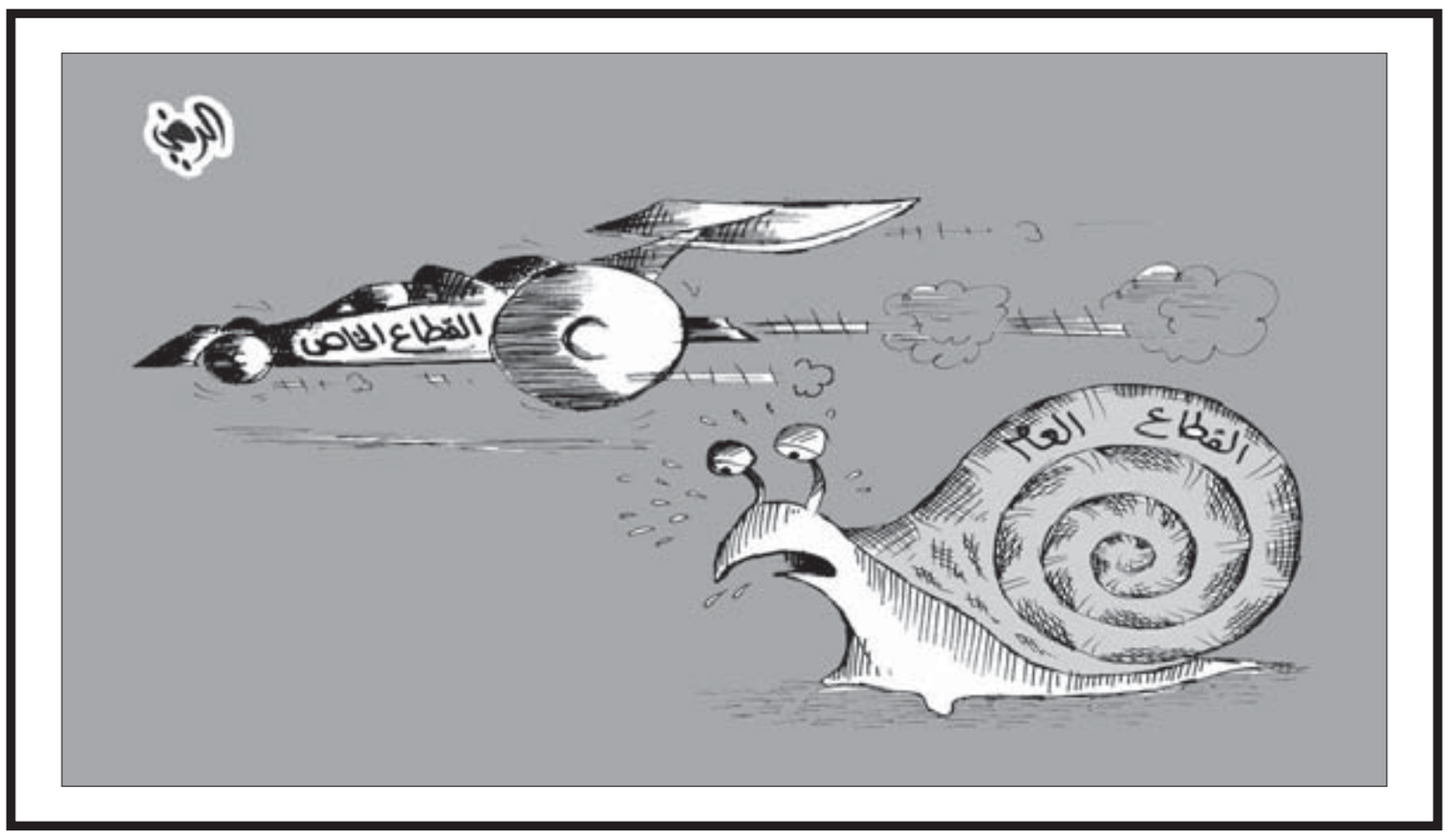

الدور الاقتصادي للدولة: الوظيفة الإنمائية وأبعادها (3-3)

ذكرنا في مقال سابق أن الحديث عن أي وظيفة اقتصادية للدولة في عالم اليوم يتطلب التأكيد أولاً على مبدأ ومعيار الفاعلية -فاعلية الدولة في أداء وظيفتها الاقتصادية حيث غدا هذا الشرط أو هذا المبدأ يشكل ضماناً رئيسياً للتوظيف الأمثل للموارد العامة للمجتمع وكفالة حق المجتمع في تحقيق تنمية مستدامة لكل الأجيال، مما يتطلب التأكيد على أن موارد المجتمع بما فيها الثروات الطبيعية بجميع أنواعها ومصادر الطاقة الموجودة في باطن الأرض وفوقها وفي المياه الإقليمية أو الامتداد القاري أو المنطقة الاقتصادية هي ملك الشعب تلتزم الدولة بتنميتها وتطويرها وتوزيع ثمارها بعدالة وإنصاف مع حفظ حق الأجيال القادمة منها.

أ.د/ محمد أحمد الأفندي*

إن التمسك بمبدأ الفاعلية يضمن استبعاد أي ممارسات سيئة متعلقة بإدارة الموارد أو سوء توزيعها ، كما أنها تقضي على كل أشكال الفساد المرتبطة بممارسة الدولة لوظيفتها الاقتصادية، ويمنع أن تغدو ممارسة السلطة مصدراً لمراكمة الثروة أو القوة أو الاحتكار .

ووفقا لهذا المعيار وبالنظر إلى واقع التطور الاقتصادي والاجتماعي في اليمن فإن طبيعة الوظيفة الاقتصادية للدولة في اليمن هي وظيفة إنمائية بيد أن هذه الوظيفة تتكئ على روافع أساسية لابد من القيام بها فالوظيفة الإنمائية للدولة تستلزم ممارسة الدور الإشرافي والتصحيحي والرقابي والدور التحفيزي للنشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى ممارسة الدور الوقائي باعتبار أن ذلك يضمن الاستخدام والتوظيف الأمثل والمتوازن للموارد العامة وتحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.

وبداية فإن الوظيفة الوقائية تقوم بشكل جوهري على إطلاق برنامج واضح لمكافحة الفساد.

وهذا البرنامج هو مسئولية الدولة في المقام الأول وبالشراكة مع قوى المجتمع المدني ، ويتم تطبيقه في إطار أفق زمني محدد مع الأخ بعين الاعتبار الأولويات التالية:

* بناء المؤسسات الصحيحة باعتبارها العمود الأساسي لتجفيف منابع الفساد.
* تطوير السياسات التي تستهدف تحريم الجمع بين السلطة والتجارة وتغيير القيادات الاقتصادية والإدارية والسياسية التي لها فترات طويلة وتحوم حولها شبه الفساد .
* تطوير دور القضاء وأجهزة الرقابة والمحاسبة في أداء دورها، وهذا يتطلب إعادة بناء جهاز الرقابة والمحاسبة ليكون مستقلاً بحد ذاته عن السلطة التنفيذية. وينظم القانون أسلوب وطريقة اختيار قياداته وعلاقته مع السلطات الأخرى.
* تطوير النظام الانتخابي الذي يضمن اختيار سلطة تشريعية تمثل إرادة الناخبين وتتمكن من مجابهة الفساد.
* وضع معايير صارمة في اختيار وتشكيل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وتحديد طبيعة علاقتها مع أجهزة الرقابة الأخرى ومنع تضارب القوانين في ذلك.
* استرداد الأموال المنهوبة والمهدرة عينية أو نقدية أو حسابات بنكية أو أراضي الدولة والأوقاف .
* مراجعة وتصحيح السياسات الانفاقية للدولة وأساليب تحصيل الايرادات العامة.
* مراجعة وتطوير نظام المناقصات والمزايدات بما يعزز الفاعلية والشفافية.
* مراجعة جادة لأوضاع مؤسسات القطاع العام ومكافحة الفساد المتصاعد فيها.
* التطبيق الجاد للفترات الزمنية المحددة لقادة المؤسسات العامة والقادة الإداريين منعاً للفساد.
* مراجعة سلم الرواتب والأجور وتصحيحه بما يحقق العدالة الاجتماعية ويقضي على حوافز الرشوة والفساد.
* تصحيح فاتورة المرتبات والأجور التي تتضمن الوهميين في الجهاز المدني والعسكري للدولة.
* ومن مجالات الدور الاقتصادي للدولة هو توفير الخدمات العامة التقليدية – الدفاع والأمن – والقضاء باعتبارها سلعا عامة يستحيل استثناء مواطن من منافعها .
* وبطبيعة الحال ، فإن هذا يتطلب تطوير وهيكلة القوات المسلحة والأمن وتحديد معايير واضحة فيما يتعلق بالقوام البشري للجيش والأمن ومتطلباته من المعدات العسكرية والبناء المؤسسي.
* وثمة نقطة جوهرية هي تحديد حجم الإنفاق العسكري في الموازنة العامة في ظل الإمكانات التي يمكن أن يتحملها الاقتصاد الوطني وكفاءة الاستخدام وبما يكفل أن لا تؤثر على الإنفاق الاجتماعي والتنموي ، فتجربة العقود الماضية أظهرت أن الإسراف في الإنفاق العسكري وهدر هذه الأموال ، كان له أثر سلبي على مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
* وللدولة دور كبير في مجال الخدمات الأساسية والبنى التحتية والمشاريع الإستراتيجية ومنها خدمات التعليم العام والفني والمهني وكذلك الصحة ، فهما حق لكل مواطن ، وتحقيق مجانية التعليم والزاميته في المرحلة الأساسية مع حق القطاع الخاص والمجتمع في الاستثمار في التعليم الأساسي والجامعي والتعليم الفني. ويدخل في ذلك مسئولية مكافحة الأمية ووضع البرامج اللازمة للقضاء على الأمية الأبجدية.

وكذلك فإن الصحة حق للجميع وهذا يستلزم زيادة الإنفاق العام على الصحة لتصل إلى 5٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ومن خلال مظلة التأمين الصحي الفاعل الذي ينبغي أن يكون مجاناً لمن لا يستطيع الدفع ، والدولة مسئولة عن توفير العلاج للأمراض المستعصية، وفي حالات الطوارئ ، وأن تضع معايير الجودة والسلامة للمستشفيات العامة والاهتمام بالأطباء. وأن تعمم الرعاية الصحية على مستوى الريف وتضع من الوسائل والبرامج الفاعلة ما يحقق ذلك.

* ومن الخدمات الأساسية الكهرباء والمياه والمجاري والصرف الصحي مع فتح المجال للشراكة مع القطاع الخاص أو منحه حق الامتياز لبعض مجالات هذه الخدمات . وكذلك السدود والموانئ والنقل والاتصالات مع فتح الشراكة مع القطاع الخاص.

وللدولة دور في إنشاء ورعاية المؤسسات المعرفية والتكنولوجية ومؤسسات البحث العلمي مع فتح الشراكة مع القطاع الخاص. كما تقع على مسئولية الدولة تطوير الموارد الطبيعية والمائية والطاقة المتجددة.

وللدولة وظيفة إشرافية منها الدور التنظيمي لعمل الأسواق بما يكفل تحقيق المنافسة وتعميقها ومنع الاحتكار.

ومن الوظائف الاقتصادية للدولة هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تطبيق سياسات اقتصادية مرغوبة تكفل تحقيق التنمية البشرية المستدامة والعدالة والتخصيص الأمثل للموارد العامة وتصحيح أخطاء آليات السوق أو انحرافات الأسواق عن مسارها الصحيح.

ومن متطلبات تحقيق الاستقرار الاقتصادي انجاز:

* استقرار الأسعار.
* زيادة معدل التشغيل.

الاستقرار الديناميكي للمتغيرات الاقتصادية الكلية (الموازنة العامة وميزان المدفوعات والإدخال والاستثمار والتجارة)

* زيادة فعالية الدولة في إدارة السياسات الاقتصادية المالية (كالسياسات المالية والنقدية وسياسات الدخل والأسعار)، بما يكفل ليس فقط تحقيق الاستقرار الاقتصادي وإنما في استمرارية الاستقرار كشرط ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.
* التوظيف الكفء للسياسات الاقتصادية والمالية بما يكفل ترسيخ البيئة الصحيحة للمنافسة وآليات السوق وفي نفس الوقت تقليل (التكاليف الاقتصادية والاجتماعية) والآثار السلبية الناتجة عنها.
* وأن يكون لتلك السياسات دور استقراري وتحفيزي للنمو الاقتصادي ودور واجتماعي لتصحيح أو تصويب جوانب قصور السوق. وانطلاقاً من تلك الأولويات الاستقرارية والإنمائية والاجتماعية لسياسات الاستقرار الاقتصادي، فإن الإجراءات العاجلة لتحقيق ذلك ما يلي:
* تصويب السياسات الاقتصادية الخاطئة التي كان لها آثار اقتصادية واجتماعية. سلبية والبحث في خيارات أكثر كفاءة ونجاعة.
* تطوير النظام المصرفي. وتطوير آلياته وبما يكفل زيادة المنافسة وجذب المدخرات واستثمارها، وإدخال نظام الصكوك الإسلامية.
* إنشاء الأسواق المالية ووضع الضوابط والقواعد المنظمة لها.
* التقويم المستمر لآثار السياسات الاستقرارية.
* التدرج في عملية الانفتاح المالي ووضع الضوابط والقواعد المرنة وبما يمكن من الانفتاح الواعي للأسواق المصرفية والمالية المحلية في وجه المنافسة بصورة تدريجية إقليمياً ودولياً ويعزز إمكانات الاقتصاد اليمني في تعظيم الاستفادة من الأسواق الدولية.
* تطوير النظام الضريبي، والجمركي وفقاً لمبدئي العدالة والكفاءة.
* دعم قيام التكتلات الاقتصادية العربية والإسلامية ومنها الانخراط في الأسواق العربية والإسلامية المشتركة.
* بناء الأسواق الحرة مع الدول العربية المجاورة وتشجيع الاستثمارات المشتركة، وتنسيق السياسات الاقتصادية، إقليمياً وعربياً وإسلامياً، والانخراط في المشروعات العربية المشتركة مثل مشروع ربط المنظومة الكهربائية مع دول مجلس التعاون الخليجي ومشاريع النقل والمواصلات وغيرها.
* المشاركة في تقوية دور المؤسسات الاقتصادية الإقليمية العربية والإسلامية بما يمكنها من زيادة دورها في إطار التعاون الاقتصادي العربي والإسلامي.
* تطوير علاقة اليمن بالمؤسسات الاقتصادية الدولية والمنظمات الاقتصادية الدولية وبما يكفل تحقيق المصالح العليا للمجتمع اليمني.

*** أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء- عضو الحوار الوطني الشامل رئيس المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية**

حتميات المرحلة الانتقالية

بين اليأس والأمل (10)

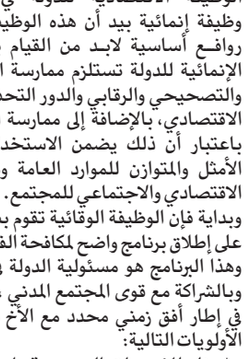

ناجي عبدالله الحرازي

قلنا أن الواقع اليمني الذي أدى إلى المبادرة الخليجية يفترض أن الرئيس عبدربه منصور هادي ورئيس الحكومة محمد سالم باسندوة ومن يعمل تحت إدارتهما (المؤقتة والتي سينتهي تكليفها بانتهاء الفترة الانتقالية) وإن كانوا بحاجة لإجراء بعض التغييرات في المناصب والمهام المتعلقة بمكاتبهم وبمساعديهم ، طبقا لمقتضيات واقع الحال ، وتبعا للظروف التي أدت إلى تسلمهم السلطة ، إلا أن هذه التغييرات يجب أن تكون قصيرة المدى ومرتبطة بالضرورات.. وهكذا فالناس لا يتوقعون أن لا تنشغل هذه السلطة الانتقالية – سواء أكانت مجلس الوزراء أو رئاسة الجمهورية - كثيرا بالتعيينات الجديدة ، وبالتخطيط للمستقبل البعيد ، بما يتجاوز الفترة الانتقالية.

بل ينتظرون منها التركيز على إدارة شؤون البلاد والعباد الآنية ومعالجة المشاكل التي تتطلب حلولا مستعجلة و لا تحتمل التأجيل أو المماطلة أو التسويف .. على أن يتم ذلك بروح جديدة مسئولة ..مستفيدين من أخطاء الفترة الماضية ومحاولين قدر الإمكان عدم تكرارها .

كما ينتظر الناس في اليمن وخارج اليمن أن تلتزم هذه السلطة الانتقالية بإنجاز المهام المحددة لها وفقا للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة، دون الحاجة للدخول في متاهات ومماحكات وخلافات لا جدوى منها ، ولن تؤدي سوى إلى تعطيل مسيرة التغيير .

صحيح أن هناك من القضايا والمهام الآنية ، ما قد يستوجب اهتمام رئيس الدولة ورئيس وأعضاء مجلس الوزراء ، وحتى رئيس وأعضاء مجلس نوابنا الموقر – الذي يرى البعض أنه لم يعد هناك ما يبرر بقائه وجلساته المملة التي لم تعد تسمن أو تغني من جوع ، إلا أن ذلك لا يعني أن نرى أو نسمع من يتحدث باسم سلطات الدولة الحالية – التي نعلم جميعا أنها انتقالية – ويقول أنها تملك حق التصرف في شؤون البلاد والعباد بما فيها تلك المتعلقة بما بعد المبادرة..

كما لا يتوقع الناس أن يسمعوا أيضا أن هناك خلافات داخل حكومة الوفاق ..وهي خلافات لن تؤدي سوى إلى إهدار المزيد من الوقت والإمكانيات وتجعلنا نضرب أخماسا في أسداس ونحن نتطلع إلى نهاية الفترة الانتقالية.

ذلك أن الجميع ينتظرون على أحر من الجمر انتهاء أعمال مؤتمر الحوار الوطني وما سيتبعه من إجراءات ، تستند على قناعة الجميع بالحاجة إلى تأسيس نظام جديد يقوم على أساس الدستور المنتظر الذي سيحدد مستقبل البلاد والعباد .

كما يتوقعون أن يتحمل مجلس نوابنا المنتظر والحكومة التي ستتشكل بعد الانتخابات مسئولية التخطيط للمستقبل وإلزام اليمن بمعاهدات واتفاقيات جديدة تشمل مختلف جوانب الحياة ..

صحيح أيضا أن هذه الحكومة المؤقتة ستكون بحاجة للتخاطب مع المجتمع الدولي وبحث سبل تفعيل التعاون بين اليمن ودول العالم بشكل إيجابي بعد الفتور الذي أصاب هذا التعاون خلال الفترة الماضية ،ليتسنى التخطيط للسنوات المقبلة ،

لكن ذلك لا يعني أن نرى بعض الوزراء وهم يشكلون اللجان ويعقدون اجتماعات بل ويتنقلون بين عواصم العالم بدون حسيب أو رقيب ويعقدون مفاوضات وربما يوقعون اتفاقيات ،وهم يعلمون علم اليقين أنهم لن ينفذوها ،لأن الأمر سيكون بعهدة من سيخلفهم بعد انتهاء الفترة الانتقالية.

وفي هذا الإطار يرى البعض منا أن الرئيس هادي قد أحسن صنعا - حتى كتابة هذه الأسطر - عندما قرر تأجيل تعيين سفراء جدد للجمهورية اليمنية خلفا للسفراء الذين انتهت مهامهم ، على اعتبار أن عمل هؤلاء السفراء لم يعد مجديا خلال الفترة الانتقالية ، ويمكن الاكتفاء بما تفعله بعثاتنا الديبلوماسية والقنصلية ، وبالتواصل المباشر بين صنعاء وعواصم الدول المعنية ..

وهو بذلك وفر للخزينة العامة ملايين الدولارات ، وأتاح الفرصة لمن سيتولى السلطة بعد انتهاء الفترة الانتقالية لتعيين سفراء اليمن الجديد..

والمهم أن تستمر عجلة الزمن في الدوران لنصل إلى نهاية المرحلة الانتقالية ، ولنبدأ عهدا جديدا نتخلص خلاله من سلبيات الماضي ونعيش حياة طبيعية كسائر الشعوب من حولنا.

وجهة مطر

أحمد غراب

أغرب مافي الغربة

حبي لها رغم الظروف القاسية رغم المحن
حبي لها أمي سقتني إياه في وسط اللبن
هكذا وصف المحضار حبه لليمن
فكيف أصف أنا حبي لها وأنا الذي لا استطيع أن اغترب
خارج اليمن سبعة أيام لأنها الهواء الذي اتنفسه.
الغربة مدرسة من لامدرسة له واليمن أكبر من أن تكون وطناً نعيش فيه
أنها وطن يعيش فينا.
أن أكون مغترباً يمنياً فذلك يعني ان أشتاق بصمت ، أتلهف بعمق ، أحن كالرعد وابكي كالبرق ، واكتم بعناية ، اتظاهر بالراحة واللامبالاة فتصرخ من داخلي الحقيقة.
أن تكون أيامي في الغربة بلا لون ولاطعم ولارائحة عندما أنام احلم بالعودة إلى وطني فأشعر بالدفئ واستيقظ على واقع الغربة فيطويني الصقيع
في الغربة تمضي أيامي كعصفور مكسور الجناح أقاوم وأقاوم واحلم بأن أعود إلى وطني لأطير وأحلق من جديد واشتم هواءه العذب النقي واحبسه في الرئتين حتى لايغادرني مرة أخرى.
أن تكون مغتربا يمنيا فذلك يعني ان تكون روحك معلقة بوطنك ، وانفاسك تتلهف للعودة إليه ، وأفكار سارحة في كل تفاصيله وقلبك يحترق شوقا وجسدك يحتضر حيا.
من هو المغترب الأشد بؤسا في العالم ؟
هل هو ذلك المغترب القادم من جنوب الجزيرة
المحصور بين رسوم التأشيرة ، وهموم التزفيرة
الهم بعيره ، والغربة سعيره
وليس له عند حكومته تسعيره
لعله المغترب الوحيد في العالم الذي مطلوب منه يغترب ويحترق كالشمعة لا أقول لإضاءة عياله بل لإضاءة الكفيل ، الكفيل سار ، الكفيل جاء ، الكفيل طلع ، الكفيل نزل ، ويا كفيل ، و يا طويل العمر تعيش أنت وتبقى أن الذي متُ حقا.
الكفيل من كفل يكفل فهو مكفول والعامل مقتول و سمي الكفيل كفيلا لأن المغترب اليمني يتيم لا دولة تشعر به ولاحكومة تهتم لأمره وكلما وقع عليه ظلم او شعر بهيانة أو ضيم لايجد أمامه سوى تلك العبارة الباردة المعلقة على الجدران " السفارة غير مسؤولة عن أي مشاكل بين الكفيل والمغترب".
ثلاثة أشياء لا يمكن إخفاؤها :امرأة حامل، ورجل راكب فوق فيل، ومعاناة المغترب عن بلاده وخصوصا في أول سنة غربة يكون شعاره :" لو كان معي مصروف بروح احجن بسيب الغربة لكم وللجن ".
لحظات الوداع تحس أن الأرض تهتف بأعلى صوتها : " احن من قلبي ومن فؤادي على الوليد ذي سار من بلادي ".
أنا المغترب الوحيد في العالم الذي يحترق ليضئ غيره ثلث الشعب اليمني يعيش على حوالات المغتربين يعني اللي بنسويه جهاد مش غربة.
غربتنا غير غربة العالم ، الناس يغتربوا ويجمعوا فلوس ويؤسسوا لأنفسهم وأسرهم تقتصد ، واليمني ايش ما حصل يرسله للبلاد ، وعاده لما يروح بعد خمس أو سبع سنوات يسألوه :" كم لك مغترب ، ايش سويت في غربتك ؟".
ومما يزيد الغربة تعقيدا مشاكل الأراضي والمحاكم والنزاعات القبلية المغترب يجد نفسه مضطرا يجلس يشارع حتى وهو مغترب وإذا معه شريعة تأخذ من وقته وجهده وماله وغربته.
هل رأيتم اغرب من غربتنا ؟
اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي

Ghurab77@gmail.com

ألغام تعز

عارف الصرمي

استطاعت ثورة الشباب السلمية - التي انطلقت من تعز - أن تسقط النظام في صنعاء! بعد أن خرجت اليمن عن بكرة أبيها في مشهد قلما يتكرر في حياة الإنسان العربي داخل وطنه أكثر من مرة واحدة في العمر! فتوحدت الإرادة اليمنية وذابت معها كل المشاريع الصغيرة التي انصهرت وتوحدت في المشروع الوطني الجامع - حينها - المتمثل في التغيير وقيام الدولة المدنية التي ستقضي على الفساد ورموزه بعدما أنهت إلى الأبد مشاريع التوريث والتمديد والتأبيد التي كانت مفروضة ككتل استيطانية بدل الإرادة الوطنية ليغدوا الحكم في اليمن مجرد ناد خاص لا يدخله إلا الإخوة الأعضاء!!!

حين أحرّق بائع الخضار محمد البوعزيزي - نفسه - لأن شرطية واحدة من أذرع النظام الدكتاتوري أهانته وسط السوق في وضح النهار وسلبته مصدر رزقه الوحيد الذي يعول به أسرته الفقيرة، فانعدمت أمامه رؤية الحياة الدنيا وقيمتها!! فبادر اتحاد الشغل التونسي وقامت خلفه النخب والمتعلمون والمثقفون الذين تقدموا ثورة الشعب التونسي المتحضر ورفعوا رأس تونس الحرة!

وهم ذات المتعلمين والمثقفين والصحفيين والمحامين والخبراء والمختصين والمحترفين ومختلف النخب من الرجال والنساء الذين تكتظ بهم محافظة تعز - الذين بادروا في اليمن كما بادر قبلهم اتحاد الشغل في تونس - فكانت مبادرة تعز بكسر جدار الصمت نهائياً، لتبدأ من ساحة الحرية قصة نجاح ثورة الشباب السلمية التي سطرها اليمنيون بدمائهم وتضحياتهم في كل محافظات ومدن البلاد بلا استثناء وانتهت بسقوط نظام الحكم في صنعاء!!

وتقديري أن هذا هو بالضبط ما يفسر هيجان الصراع السياسي المحموم الذي يحتدم اليوم في تعز! فالنظام السابق جاءت بداية نهايته من تعز! والظاهر أن السياسيين وصناع القرار وأصحاب المشاريع الصغيرة قد استقر في قناعتهم أن من يستطيع السيطرة على تعز يستطيع أن يأمن على نفسه من ثورة أخرى قد عرفت طريقها للإطاحة بالنظام الحاكم (اليوم أو غداً) - والتي حين تبدأ - فإنها حتما ستنتهي بإسقاط النظام في صنعاء!

والواضح منذ سنة مضت وتحديداً بعد أن جاءت حكومة الوفاق كنتيجة للثورة ووصول الرئيس عبده ربه منصور هادي لسدة الحكم وبدأت القوى السياسية ومراكز النفوذ تتسابق وتتقاسم مواقع ومؤسسات الحكومة (المدنية والعسكرية) فعادت اليمن مجددا تمضي بلا مشروع وطني جامع، ولذلك عادت المشاريع الصغيرة تطفوا على السطح!! فحين يضعف المركز ترتخي الأطراف!! تماما كما أن اللوزتين حين تتضخم فإن الحمى تشتعل في الجسم بأكمله ومعها تلتهب المفاصل والأطراف، ولن تعود العافية للجسد العليل لو تم الاكتفاء فقط بمعالجة الحمى، أو المفاصل والأطراف لوحدها ما لم تتم معالجة أصل المرض وهو اللوزتين! كما أن إهمال آلام المفاصل والأطراف وتركها دون علاج لمدة طويلة سيقود إلى روماتيزم في القلب ينذر باختطاف الحياة ما لم يتم تداركه عاجلا!! ولذلك فالأزمة هي بضعف المركز في صنعاء والذي بسببه التهبت المفاصل وارتخت معه الأطراف في الجنوب وصعدة شمالا واليوم في تعز!! وإهمال ارتخاء المفاصل والتهاب الأطراف مع بعدها عن المركز كفيل بتمزيق الدولة الوطنية!!!

صحيح أن الصورة في ظاهرها تقول أن أحزاب المشترك في تعز تعارض بعض توجهات المحافظ شوقي أحمد هائل سعيد أنعم وتصر على تعيينات محددة وترفض أشخاصا محددين! وهو ما دفع بالبعض ليدس السم في العسل ويستدعي الجينات الوراثية لعائلة هائل سعيد انعم إلى ساحة الصراع السياسي! كما لو ان الأمر مجرد خصومة شخصية بين شركات عائلية وبين شركات أحزاب المشترك!! والواقع ان ما نراه على السطح- مجرد أعراض تلتهب فقط في تعز! وهي لا تختلف عن أعراض الحمى والتهاب المفاصل والأطراف بسبب تضخم اللوزتين في المركز المقدس!

ومع الاحترام والتقدير لمطالب الجميع ومدى مشروعيتها وكذلك لنوايا المحافظ في النهوض بتعز وأيضا لمشاعر أسرة هائل سعيد أنعم صاحبة اليد البيضاء المعروفة في تعز خصوصا واليمن عموما، إلا أن الحقيقة أن البلاد مقبلة في العام القادم على انتخابات رئاسية وبرلمانية تنهي عهد المرحلة الانتقالية! والتي من المفروض أن تجيء وقد أصبح لدينا دستورا جديدا وتم تحديد شكل النظام السياسي الذي سيحكم اليمن!، وهو ما يفسر استعار السباق باكرا لإسكات الصوت الثائر في تعز أو محاولة السيطرة عليه من مختلف السياسيين ومراكز النفوذ الذين يرتعشون خوفا من أن تنتفض تعز مرة أخرى فتقوم معها اليمن لتقضي على المشاريع الصغيرة التي تريد أن تحل محل الوطن!! وبالنتيجة فإن المنتصر والمهزوم بعد ثورة الشباب يختصمون اليوم في تعز!! كما يبدو أن السباق السياسي نحو الانتخابات القادمة قد تم تدشينه فوق أحلام أبناء تعز!!

وستكون الصورة أكثر وضوحا للجميع وأكثر وجعا وإيلاما حين نعرف أن الرئيس السابق علي عبدالله صالح على مدى 33 سنة كان يحكم تعز وحدها وفقا لخلاصة (رؤية وخبرة) قالها له أحد أكبر مستشاريه " بأن تعز وأبناءها مثل الألغام، لا يجب أن ترفع قدمك من فوقها حتى لا تنفجر فيك"!!!

< حين أفاقت الحالمة تعز من أحلام اليقظة، أيقظت معها اليمن بأكمله من السبات العميق الذي ظلت تغط فيه دهرا، يمتد إلى ما قبل عهد الرئيس السابق علي عبدالله صالح!

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة
للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245482 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388